ارقام معبرة

عن مدى عنايتنا بالطبقات المختلفة

بقلم الاستاذ س . ق

بلغ مجموع ما أنفقته الدولة على "تسوية الديون العقاريه" منذ سنوات قليلة أربعة عشر مليونا من الجنيهات دفعت كلها لخزائن البنوك والشركات العقارية لإنقاذ مدينيهم من كبار الملاك الذين دعتهم الأزمة مرة كما دعاهم سوء التصرف أو الإسراف مرات إلى الاقتراض على أطيانهم من هذه الشركات والبنوك ، ثم عجزوا عن أداء دينهم فى مواعيده حتى أشرفت أملاكهم على الضياع ، وباتوا مهددين بنزع الملكية .

وعندئذ هدتهم الحاجة الملحة إلى حيلة بارعة ، وهى أن يبادوا بالخطر على ثروة البلاد العقارية التى توشك أن تتسرب إلى أيدى الأجانب ؛ واستصرخوا الحكومة أن تتدخل لإنقاذ ما أسموه " ثروة البلاد " واستطاعوا بفضل نفوذهم الشخصى ونفوذهم البرلمانى أن يقنعوا الحكومة والبرلمان بدعواهم ، فكان أن أنفقت هذه الملايين !

هذه هى القصة باختصار ، بل هذه بعض فصول القصة ، فما تزال فصولها تتمثل وستظل فى دور التمثيل ما دامت الحكومة ماضية فى " تسوية هذه الديون ، التى تتجدد كل يوم ، ويعتمد المدينون عليها فلا يؤدون ديونهم إلا بالقدر الذى يسمح بأن تشملهم التسويات ، ولا يزال ملاك جدد يقعون فيما وقع فيه المدينون السابقون اعتمادا على هذه التسويات !

والآن فلننظر : كم عدد المصريين الذين انتفعوا أو ينتفعون بهذه التسوية ؟

يبلغ عدد الملاك فى مصر ٢,٤٤٦,٠٠٠ من مجموع تعداد المصريين بنسبة ١٥ ٪ من السكان بينما هناك ١٣,٤٦٤,٥٢٥ لا يملكون شيئا من الثروة العقارية . وتبلغ مساحة الأرض المنزرعة خمسة ملايين ونصف مليون من الأفدنة منها ٢,٣٠٤,٧٦٠ يملكها ١٢,٥١١ بينما هناك ١,٧٨٠,٠٠٠ لا يملكون أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ فدان بواقع ثلث فدان لكل منهم .

ومعلوم أن الذين استدينوا من البنوك والشركات ، والذين ينتفعون بالتسويات ليسوا من هؤلاء الذين يملكون أقل من فدان ولا من الذين يملكون فدانا أو أكثر إلى خمسين فدانا ، فالمدينون جميعا من أصحاب الثروات الكبيرة التى تجاوز هذا الرقم وهؤلاء الذين

يتجاوزونه لا يزيد عددهم عن ثلاثة عشر ألفا . وليسوا جميعا ممن تتناولهم التسويات ، بل الواقع أن عدد هؤلاء لا يكاد يتجاوز الالف ، وهم الذين أنفقت عليهم الدولة أربعة عشر مليونا من الجنيهات !

فكم مليونا أنفقت على الملايين الكثيرة من أصحاب الملكيات الصغيرة وممن لا يملكون شيئا ؟ كم مليونا أرصدت لخدمة الاجتماعية التى ينتفع بها من هم فى أشد الحاجة اليها من العمال الزراعين والعمال الصناعين ، ومن الأطفال المشردين والعجزة والمرضى وسائر الطبقات التى تقاسى الأمرين فى مواجهة مطالب الحياة الضرورية ، وتفتقر أشد الافتقار الى هذه " الخدمة الاجتماعية " فى جميع مرافق الحياة ؟

لقد عجزت ميزانية الدولة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإنشاء المراكز الاجتماعية التى جاءت التجارب الأولى فى خلال عام واحد شاهدة بصلاحيتها وبضرورتها ؛ والتى أنتجت فى هـذه المدة القصيرة إنتاجا ملموسا فى التخفيف من قسوة الظروف المحيطة بالريف ، والتى أقبل عليها الريفيون أنفسهم بالتبرعات لإنشائها بعد ما لمسوا فائدتها فى الدائرة الصغيرة التى سمحت بها الميزانية !

ولقد عجزت الميزانية من قبل ولا تزال عاجزة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات للوحدات الصحية التى قامت وزارة الصحة بإنشائها ؛ والتى حملت الى الريف المنبوذ بعض وسائل الوقاية والعلاج ، وبعض الثقافة الصحية مع عقاقير الدواء ، والتى كانت كفيلة لو عممت فى كل مكان أن تنقذ البلد من الخسارة التى لا تعوض فى الأرواح وفى قوة الإنتاج !

ولقد عجزت الميزانية عن تقديم أربعة ملايين من الجنيهات لتوفير المياه النقية لأربعة عشر مليونا من السكان فى الريف بعد ما ثبت أن المياه الراكدة التى يشربونها معناها البلهارسيا والانكلستوما والإسكارس والدوستاريا وحفنة من الأمراض المتوطنة التى تهد الحيل ، وتقصف الأجل ، وتضيع على البلاد أكثر من خمسين فى المائة من قوة الإنتاج أى نحو خمسين مليونا من الجنيهات كل عام !

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإطعام مليون من تلامذة المدارس الإلزامية ، بعد ما ثبت أن الملايين الكثيرة التى تنفق على تعليمهم هى ملايين ضائعة ، لأن حالتهم الصحية تمنعهم من الاستفادة مما يلقى عليهم من الدروس وتحرمهم لذة الصحة وتخرجهم من المدارس أشباح هزيلة ، وإن حنيها واحدا فى العام كفيل بأن يرد الكل [illegible] صحته وقوته وتمكينه من الانتفاع بالمدرسة والانتفاع بالحياة !

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون من الجنيهات للانفاق على شؤون الوقاية من الغارات الجوية لحفظ ملايين الأرواح وليث بذور الطمأنينة فى النفوس ، ولم تكد مسائل الوقاية تتحرك وتنهض الا بعد التبرع الانجليزى بهذا المليون الذى عجزت الخزانة عن تدبيره!

ولكن هذه الميزانية التى لم تستطع تخصيص مليون لهذا الشأن أو مليون لذاك ينتفع به الملايين من السكان ، استطاعت — بقدرة قادر — أن تخصص أربعة عشر مليونا كاملة للتسويات العقارية ينتفع بها عدد لا يتجاوز الألف من الملاك ، بحجة المحافظة على " ثروة البلاد العقارية " من التسرب والضياع .

وليس هذا الا نموذجا لما ينفق فى كل اتجاه ، فالنسبة محفوظة بين الأربعة عشر مليونا التى تستطيعها الميزانية والمليون الذى لا تستطيعه . النسبة محفوظة دائما فيما ينفق على وسائل الزينة والترف وما لا ينفق على وسائل الإنشاء والتعمير . تجدها محفوظة بين ما ينفق على تزيين الأحياء الراقية لتزيد رقيا وجمالا ورفاهية وبين ما لا ينفق على الأحياء الوطنية المحتاجة الى الشمس والهواء لتتنفس بشىء من الحرية .

وتجدها فيما ينفق على التعليم الابتدائى والثانوى وما عدا الذى تنتفع به قلة قليلة بالقياس الى مجموع السكان ، وبين ما لا ينفق على التعليم الإلزامى لرفع مستواه وتوفير وسائل الانتفاع به فى أوساط الفقراء الذين هم الملايين الكثيرة فى الأرياف !!

وتجدها فيما ينفق على السيارات الفخمة وأثاث الغرف الديوانية لمجرد الزينة والفخمة ونفخة الحكم ، وبين ما لا ينفق على سيارات الوحدات الصحية وأثاث المستشفيات المجانية التى تؤدى الخدمات للألوف العاجزين عن نفقات العلاج ، وعن الانتقال الى المراكز البعيدة التى تضم المستشفيات !!

وتجدها فيما ينفق على المآدب والحفلات والسياحات للتظاهر والرفاهية والاستمتاع الفردى ، وبين ما لا ينفق على مطاعم الشعب وعلى الخدمات الاجتماعية للمشردين والمشردات والعجزة والعاجزات ، وسائر الطبقات التى تخصص لها الأمم الراقية أرقاما عالية فى ميزانيتها الحكومية والشعبية كل عام !!

وتجدها فيما ينفق على الألوف من الموظفين ، بل على المئات المحظوظين منهم إذ أن غالبيتهم من الصغار الذين لا تكاد مرتباتهم تكفيهم مع نمو عائلاتهم المطرد ، وبين ما لا ينفق على مليون من العمال الصناعيين وثلاثة ملايين من العمال الزراعيين لتوفير بعض الضمانات الاجتماعية لهم فى حياتهم ولأطفالهم ولنسائهم ، حتى لا يضطروا إلى التسول أو التشرد أو الاجرام !!

وتجدها كذلك فى كل ناحية من نواحى الحياة المصرية، وكل مرفق من المرافق العامة ؛ ففى كل مكان ينطبق المعنى الظاهر — لا الحقيق — لقول الانجيل : " الذى له يعطى ويزاد والذى ليس له يؤخذ منه ما معه ! " . وقد رأينا فى آخر الزمان أن عددا من علاوات صغار الموظفين يحذف ويؤجل لتوفير علاوات ضخمة لبعض الكبار ، وأن درجات تاسعة وثامنة وسابعة تلغى من الميزانيات لتوفير درجات أولى وثانية لبعض المحظوظين . وهذا تطبيق كامل للمعنى الظاهرى لآية الانجيل !

* * *

وقد كان هذا كله مفهوما يوم كانت الطبقة الحاكمة والطبقة المثرية من جنس آخر غير الجنس المصرى . يوم كان الحكام والملاك من السادة المترفين والمحكومون والأجراء من الفلاحين والعبيد. ويوم كان هؤلاء السادة يعنون بمصالحهم ومرافقهم ووسائل رفاهيتهم، مهملين مصالح العبيد وصروراياتهم ، هؤلاء العبيد الذين كان مطلوبا منهم أن يشتغلوا كما تشتغل الحيوانات ليأتوا لسادتهم بالمال الذى ينفقونه على الترف والزينة .

كان هذا مفهوما يوم كان السادة ينظرون إلى المصريين من أعلى فيرونهم يدبون على الأرض كما تدب السوائم والحشرات والهوام ، فيضحكون عليهم ويتفرجون بالضنى الذى يصيبهم، والعرق الذى يهطل من أجسادهم؛ فاذا أعجبهم المنظر تفضلوا عليهم "بالبقشيش" و "بالإكراميات" ليزيدوا فى سرورهم من جديد !

أما اليوم فقد تغيرت الحال ، وأصبحت الهيئة الحاكمة من أبناء أولئك الفلاحين فيجب أن تتغير هذه العقلية القديمة، وأن تعدل هذه الأوضاع الشاذة، وأن ترد إلى الشعب إلى هذه الملايين الكثيرة بعض حقوقها ، وأن تبذل لها بعض الرعاية الواجبة للشعوب مصدر السلطات .

وهذا يقتضى أن تقوم الحياة فى مصر على دعامتين أساسيتين ، تنهض الميزانية العامة عليهما، ويتجه التفكير إلى تقويتهما، وتتجه السياسة العامة وجهتهما . هاتان الدعامتان هما :

أولا — توزيع التكاليف العامة بنسبة الثروة ، فالثروة الصغيرة تنهض بعبء صغير والثروة الكبيرة تنهض بعبء كبير؛ كما يقع فى جميع بلاد العالم المتمدن ، ولاسيما البلاد الديمقراطية التى نزعم أننا نأخذ بوسائلها فى نظامنا الديمقراطى .

ثانيا — توزيع الإنفاق بنسبة عدد المنتفعين به ، بحيث لا تضن الميزانية الحكومية والشعبية على الملايين الكثيرة بملايين من الجنيهات ، وتجود على مصالح الآحاد والعشرات بالملايين الضخمة؛ وهناك بالذات أربعة ملايين من عمال الزراعة والصناعة وبضعة آلاف

من العجزة والمرضى والمشردين ، فى مقدمة من يستحقون السخاء فى الإنفاق على تحسين حالهم وتيسير وسائل الحياة الكريمة لهم .

ويجب أن يرسخ فى أذهاننا أن الديمقراطية السياسية أولى خطوات الديمقراطية وأن هناك خطوات تالية فما لا تتم إلا بها ، تلك هى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ولا تتم الديمقراطية الاقتصادية إلا بتوزيع التكاليف وتوزيع النفقات على النحو الذى أشرنا إليه فى الفقرتين السابقتين ؛ ولا تتم الديمقراطية الاجتماعية إلا بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية .

وإلا فأية فائدة فى النص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون ، إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تحقق هذه المساواة ؟

وأية مساواة تتحقق بين من يملك المال والصحة والعلم ، وبين من لا يملك شيئا منها وهى عدة النضال فى هذه الحياة ؟ كيف تتيح فرص النجاح فى الحياة للجميع — وذلك معنى المساواة الديمقراطية — إذا أعطيت أحد المتنافسين كل وسائل النجاح وحرمت الآخر منها جميعا ؟ بل كيف تكفل مجرد المساواة القانونية بين متخاصمين يملك أحدهما المال لتوكيل محام واستحضار مستندات كما يملك العلم لضمان حسن التصرف ودقة الأداء ، وأحدهما لا يملك المال ولا العلم ، ولا يستطيع إبراز حقه أمام القضاء ؟

إن الديمقراطية السياسية تقدو حبرا على ورق مالم تتبعها الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية فى معترك الحياة ؛ ومصر الناشئة فى حاجة إلى تعديل الأوضاع التى خلفتها لها القرون والأجيال .

* * *

ونعود إلى قصة " التسويات العقارية " فنرى أنه لابد من العدول عن هذه السياسة ؛ وإذا كانت هناك خشية من تسرب العقارات إلى أيد أجنبية ، فيجب سن قانون يمنع تملك الأجانب للعقار كما هو حاصل فى بلاد كثيرة . ولا زلت أذكر أن محاولة شراء "بيوت هاوس" فى لندن لتكون دار المفوضية المصرية لاقت عقبات كثيرة بسبب مثل هذا القانون.

فلن يعترض أحد إذن من الأجانب على سن قانون له نظائر وأشباه فى مختلف بلاد العالم المتمدين ويكفى أن توجد الضمانات الكافية لسداد الديون من ريع هذه العقارات كما هو الحال فى الأوقاف .

لقد كانت هذه الأربعة عشر مليونا من الجنيهات كافية لاستخراج الكهرباء من خزان أسوان ولتوفير كميات صحمة من المياه ببناء خزانات جديدة ، ولتحسين وسائل الرى والصرف

فى جميع أنحاء المملكة ، وهذه الأعمال الثلاثة الضخمة كانت كفيلة بزيادة الأراضى المنزرعة وإصلاح الأراضى الرديئة بما يعادل نحو مليونين من الأفدنة .

فهل استطاعت هذه التسويات أن تردلمصر مليونين من الاراضى الزراعية؟ كلا ولاشك. فما تزال عشرات الألوف من الأفدنة مرهونة ، وما تزال الديون باقية ، ولا تزال تتجدد من ناحية كلما سويت من ناحية كساقية عجا المشهورة .

فالعامل الاقتصادى وحده كان يقتضى إنفاق هذه الملايين فى وجوه أخرى أهم وأنفع للبلاد والتى تعانى من ضيق المجال الزراعى والصناعى أزمة تهددها بتضخم السكان وعدم كفاية الثروة لإعاشتهم فى الوقت الذى لامهجر لهم ولا مستعمرات !

ولكن الدولة لن تسير فى الطريق القويم إلا يوم أن تتخلص من العقلية القديمة : عقلية السادة والعبيد ، أو عقليـة : " الذى له يعطى ويزاد والذى ليس له يؤخذ منه ما معه " وهى السائدة الآن كما كانت منذ أجيال .

س . ق

" وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ . هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ " .

قرآن كريم